

Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٩/٦٨، يستعرض هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق الرفاه للريفيات، ولا سيما أفقرهن وأكثرهن تهميشاً، وذلك من خلال: (أ) ضمان التنمية الزراعية والريفية الفعالة والمستدامة والمراعية للمنظور الجنساني؛ (ب) تقدير أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة الريفية بلا مقابل وإعادة توزيعها؛ (ج) تشجيع عمالة المرأة الريفية، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية؛ (د) ضمان حصول المرأة الريفية على الأرض ووسائل الإنتاج؛ (هـ) تعزيز أمن المرأة الريفية الغذائي والتغذوي. فلهذا أهمية كبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقترحة، ولا سيما هدف وضع حدٍّ للفقر بكل أشكاله في كل مكان؛ ووضع حدٍّ للجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (A/68/970). وتُقدم توصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180815 140815 15-12410 (A)



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٦٨ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. واستجابة لذلك الطلب، يقدم هذا التقرير تقييماً لحالة المرأة الريفية منذ الدورة الثامنة والستين. ويلقي التقرير الضوء على جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة لمعالجة العقبات والتحديات التي تعوق التقدم نحو التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، ولا سيما أفقرهن وأكثرهن تهميشاً، وتمكينهن من تحسين حياتهن وأسباب معيشتهم، وذلك عن طريق: (أ) ضمان التنمية الزراعية والريفية الفعالة والمستدامة والمراعية للمنظور الجنساني؛ (ب) تقدير أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة الريفية بلا مقابل، وإعادة توزيعها؛ (ج) تشجيع عمالة المرأة الريفية، والعمل اللائق والحماية الاجتماعية؛ (د) ضمان حصول المرأة الريفية على الأرض ووسائل الإنتاج؛ (هـ) تعزيز أمن المرأة الريفية الغذائي والتغذوي. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى الجمعية للنظر فيها^(١).

٢ - وقد أصبح من المعترف به الآن على نطاق واسع أن المرأة الريفية تقوم بدور بالغ الأهمية في دعم أسرهما المعيشية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وفي تحسين أسباب المعيشة الريفية وإدراج دخل وتحقيق الرفاه بوجه عام. وتمثل الريفيات نسبة كبيرة من القوة العاملة الزراعية، ويؤدين معظم أعمال الرعاية بلا مقابل، وهن أطراف فاعلة مهمة في إنتاج الغذاء وفي قطاعات الحراثة الزراعية، ومصايد الأسماك والمواشي^(٢). غير أن المرأة الريفية أسوأ حالاً من الرجل الريفي ومن المرأة الحضرية والرجل الحضري بالنسبة إلى كل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما يتوافر بشأنه بيانات (E/CN.6/2014/3).

٣ - وعلى الرغم من بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بتقليص معدلات الفقر المدقع بمقدار النصف قبل الموعد النهائي (سنة ٢٠١٥) بخمس سنوات، فلا يزال هناك ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع^(٣). وحتى إذا سقيت مبررات تتعلق

(١) جرى تعميم مذكرة شفوية على كل الدول الأعضاء، وأُحيلت رسالة إلى كيانات الأمم المتحدة تلتزم مساهماتها، في هذا التقرير. وقد وردت مساهمات من ١٨ دولة عضواً (أذربيجان والأردن وأستراليا وإيطاليا وباراغواي وبوتسوانا وجمهورية كوريا وجيبوتي والسويد والصين والفلبين وفنلندا وكمبوديا وكوبا وكينيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) ووكالتين تابعتين للأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي)، أدخلت إسهاماتهما في التقرير.

(٢) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture — Closing the Gender Gap for Development* (Rome, 2011).

(٣) Available from <http://www.un.org/millenniumgoals/poverty.shtml> (accessed 27 June 2015).

بالاتجاه إلى التوسع الحضري^(٤). فإن ظروف الفقر المدقع تمثل إلى حد بعيد ظاهرة ريفية. وتتفاوت توزُّع الفقر المدقع في المناطق الريفية والحضرية، وبين الرجل والمرأة، وفي كل الفئات العمرية والعرقية، وتشير البيانات إلى أن الفقر المدقع تعاني منه نساء كثيرات في الأرياف، وهي فئة تمثل ربع سكان العالم^(٥). غير أن نقص البيانات المتعلقة بالفقر المرأة وجوعها يقيد التحليل^(٦).

٤ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، فمن المؤكد أن المرأة الريفية في وضع لا تحسد عليه. وقد حققت البلدان النامية تكافؤاً بين الجنسين في عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير من أجل أن يكمل الجميع مرحلة التعليم الابتدائي. فالفارق الزمني بين البنين في المناطق الحضرية والبنات في الأرياف يتوقع أن يكون طويلاً، كأن يبلغ، مثلاً، ٣٩ سنة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، و ٤٦ سنة في اليمن، و ٥٢ سنة في إثيوبيا و ٦٤ سنة في غينيا^(٧). ثم إن زواج الأطفال، الذي تتأثر به البنات في المقام الأول، يعزى أيضاً إلى انخفاض مستويات التعليم. وفي كل المناطق، فإن الفتيات في الأرياف أكثر من فتيات الحضر احتمالاً لأن يتزوجن في سن الطفولة، ثم إن الخمس منهن الأشد فقراً هن الأكثر احتمالاً لأن يتزوجن في سن الطفولة بمقدار ٢,٥ ضعف الخمس منهن الأكثر غنى^(٨).

٥ - ووفيات الأمومة، التي هي من الممكن توقُّعها في أغلب الحالات، تُعزى إلى نقص الخدمات الصحية للمرأة، ولا سيما في الأرياف. ثم إن البعد عن المرافق الصحية يمثل عائقاً كبيراً أمام المرأة الريفية. ففي أقل البلدان نمواً، تقل احتمالات ولادة المرأة الريفية على يد مهني صحي ماهر عن نظيرتها الحضرية بنسبة ٣٨ في المائة^(٩). ففي جنوب آسيا تزيد

(٤) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision* (New York, 2014).

(٥) International Fund for Agricultural Development (IFAD), *Rural Poverty Report 2011* (Rome, 2010).

(٦) Millennium Development Goals Gender Chart (United Nations, 2014).

(٧) Ibid.; United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Education for All Global Monitoring Report 2013/14. Teaching and Learning: Achieving equality for all* (Paris, 2014). Available from <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002256/225660e.pdf>

(٨) United Nations Children's Fund (UNICEF), *Ending Child Marriage: Progress and prospects* (New York, 2014).

(٩) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015 — 2016: Transforming economies, realizing right* (New York, 2015).

نسبة حصول المرأة الحضرية الغنية على خدمات مؤلدة ماهرة بمقدار ستة أضعاف حصول المرأة الريفية الفقيرة عليها (E/CN.6/2014/3). ولا تزال ممارسة تشويه/ختان الأعضاء التناسلية للأنثى موجودة فيما لا يقل عن ٢٩ بلداً نامياً، وهي ممارسة يعانيتها ما يقدر بنحو ١٠٠ مليون إلى ١٤٠ مليون امرأة وفتاة، وهذه الممارسة هي على الأغلب أكثر انتشاراً في الأرياف^(١٠). وعلى صعيد العالم، فإن ٣٥ في المائة من النساء يعانين من عنف العشير، أو غير العشير، بل إن ٧٠ في المائة منهن يتعرضن في بعض البلدان لعنف العشير، غير أن البيانات المتاحة عن العنف ضد المرأة لا تسمح بإجراء مقارنات بين الريف والحضر؛ وإن كانت بعض الدراسات توحي بأن العنف من العشير أشيع في الأرياف، وأن العنف من غير العشير هو أشيع في الحضر^(١١).

٦ - وعلى الرغم من أنه في عام ٢٠١٢ كان ٨٩ في المائة من العالم يحصل على مصادر محسنة لماء الشرب مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٠، فلا يزال هناك ٧٤٨ مليون شخص لا يحصلون على ماء الشرب النظيف، يعيش أكثرهم في الأرياف. وفي المقابل، فإن ٢,٥ بليون شخص، أغلبهم من فقراء الريف، ينقصهم الصرف الصحي الجيد. وتبلغ النفقات الخاصة بالصرف الصحي في الأرياف نحو ١٠ في المائة من مجموع النفقات المخصصة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية^(١٢). وعلى حين أن المعدل العالمي للإمداد بالكهرباء قد زاد من ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠، فإنه يُقدَّر أن ١,٢ بليون شخص لا يزالون محرومين من الكهرباء^(١٣). علماً بأن ما يزيد على ٩٥ في المائة من ممن لا يحصلون على خدمات الطاقة الحديثة يعيشون إما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإما في آسيا، و ٨٤ في المائة منهم يقيمون في الأرياف. ويستخدم حوالي ٣ بلايين شخص الكتلة الإحيائية الصلبة لطهي وجباتهم وتدفئة بيوتهم، أغلبهم في الأرياف^(١٤). ثم إن تلوث الهواء الداخلي الذي يعزى في المقام الأول لمواقد الطهي القذرة

(١٠) Population Reference Bureau, "Female Genital Mutilation/Cutting: Data and Trends Update 2014", <http://www.prb.org/Publications/Datasheets/2014/fgm-wallchart-2014.aspx> (accessed 23 July 2015).

(١١) See <http://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures#notes> (accessed 23 July 2015); Cathy McIlwaine, "Urbanization and gender-based violence: exploring the paradoxes in the global South," *Environment and Urbanization* 25:1, 65-79 (2013).

(١٢) World Health Organization and United Nations Children's Fund, Progress on Drinking Water and Sanitation: 2014 Update (Geneva, 2014).

(١٣) انظر www.se4all.org.

(١٤) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2011: Energy for All* (Paris, 2011).

وغير المقتصد، يتسبب في نحو ٤,٣ مليون وفاة مبكرة على صعيد العالم يقع معظمها بين النساء والأطفال، أي ما يزيد على وفيات مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والملاريا، والسل، وسوء التغذية، مجتمعة^(١٥). وبنظرة ناقدة، لا توجد بيانات مصنفة حسب الجنس لتتبع وتقييم إمكانية حصول المرأة على خدمات الماء والصرف الصحي والطاقة وانتفاعها بهذه الخدمات.

٧ - وتأتي الريفيات في صدارة المتأثرين بتغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالات ما بعد انتهاء النزاعات. علماً بأن الآثار المتمايزة جنسياً لهذه الحالات يمكن أن تزيد من شدة العقبات التي تضر المرأة التي تعتمد في معيشتها على الزراعة والموارد الطبيعية. ومع زيادة اعتماد العمل الزراعي على كثافة اليد العاملة، أو الاحتياج إلى إيجاد مصادر بديلة للغذاء والدخل، غالباً ما يقع عبء العمل الإضافي على كاهل المرأة. وتتأثر المرأة خاصة بما يطرأ من تغيرات على توافر ونوعية الموارد خلال النزاع أو بعده. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان تمكين المرأة من أجل اكتساب القدرة على التحمل والتكيف مع تغير المناخ، وكذلك من أجل الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع^(١٦).

٨ - وتشير النتائج الرئيسية لدراسة قرية الصدور أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة^(١٧) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمبادرة المعنية بالفقر والبيئة والبنك الدولي عن أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي، إلى أن انخفاض الإنتاج الزراعية للمزارعات مقارنة بالمزارعين، هو بسبب عدم حصولهن على وسائل الإنتاج الرئيسية، كالأرض، والعمل، والمدخلات الزراعية، والمعلومات والتكنولوجيا. وتتراوح الفجوة الجنسانية في الإنتاجية الزراعية في أي مكان بين ٤ و ٤٠ في المائة تبعاً للبلد والغذاء أو المحصول النقدي المعني، والتي يمكن أن تبلغ تكلفتها ٦٥ مليون دولار في أوغندا و ١٠٦ ملايين دولار في جمهورية تنزانيا المتحدة^(١٨) و ١٠٠ مليون دولار في ملاوي. علماً بأن الفوائد التي تحني من سد الفجوة الجنسانية في الإنتاجية الزراعية يمكن أن تكون كبيرة

(١٥) Stephen S. Lim et al., "A comparative risk assessment of burden of disease and injury attributable to 67 risk factors and risk factor clusters in 21 regions 1990-2010: a systematic analysis for the global burden of disease study 2010", *The Lancet*, vol. 380, iss. 9859 (15 December 2010), 2224-2260.

(١٦) UN-Women and the United Nations Environment Programme (UNEP), *Women and Natural Resource Management: Unlocking the Peacebuilding Potential* (New York, 2013).

(١٧) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٨) World Bank, *Levelling the Field. Improving Opportunities for Women Farmers in Africa* (Washington, D.C., 2014).

جداً. ثم إن البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، الذي تدعمه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التابعة للاتحاد الأفريقي، تشجع البلدان الأفريقية على تخصيص ١٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للزراعة؛ وسوف تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع أهداف محددة لمساعدة المزارعات.

٩ - وعلى الرغم من كون النساء والفتيات في الريف مزارعات وعاملات ومشتغلات بالأعمال الحرة، ومقدمات للخدمات، وعوامل من عوامل التغيير، فإنهن لا يزلن يواجهن عقبات هيكلية مستديمة تحول بينهن وبين المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإسهام في تحسين ظروفهن. وبسبب الأعراف الثقافية والقانونية، والممارسات التمييزية وأوجه الحيف الجنساني والطبقي المترسخة، غالباً ما تقل إمكانية حصول المرأة والفتاة في الريف على الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، مثل المدخلات الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، والائتمان والادخار، والمعلومات والتكنولوجيا، وهي عوامل تحد جميعها من إمكانياتهن الاقتصادية. وهن يواجهن مصاعب أكثر مما يواجهه الرجال في الحصول على الخدمات العامة (الصحة والتعليم والطاقة والماء والصرف الصحي)، والحماية الاجتماعية، وفرص العمل اللائق، والأسواق والمؤسسات المحلية والوطنية. وهن أكثر من يتأثر بسوء التغذية والجوع. ثم إن تأثر العمل الذي تؤديه المرأة الريفية في مجال الرعاية بلا مقابل على استخدامها للوقت يزيد من تقييد قدرتها على الانتفاع بالعمل في المزرعة أو خارجها وعلى فرص السوق في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات.

١٠ - ومن ثم، فإن تمكين المرأة الريفية هو أمر بالغ الأهمية لإعمال حقوقها وتأمين رفاه أسرهما ومجتمعهما. فلا يخفى أن إسهاماتها بالغة الأهمية للتنمية الزراعية والريفية وللاقتصاد المحلي والوطني. والمرأة الريفية هي عامل النجاح الرئيسي لجلّ إن لم يكن لكل الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة، ليس فقط للهدف ٥ المقترح لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وإنما لكامل الإطار المعني، ولا سيما أوجه التأزر مع الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) (A/68/970). وإن الزخم السياسي الناجم عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/66/288) والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين وعملية الاستعراض العالمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين^(١٩)، ينبغي أن يساعد على تعجيل التقدم في تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية التي تفيد المرأة الريفية،

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٢٠). وتأسيساً على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وتحليل العوامل الداخلة في تفاوت التقدم بين الرجل والمرأة وبين الريف والحضر، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يدعمها اتفاق أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/CONF.227/L.1)، يتيح فرصة فريدة لتنشيط الالتزام بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة الريفية.

ثانياً - تمكين المرأة في المناطق الريفية

ألف - التنمية الريفية الفعالة والمستدامة والمراعية للمنظور الجنساني

١١ - أكدت الدول الأعضاء من جديد أهمية تمكين المرأة الريفية باعتبارها عاملاً بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية الزراعية والريفية، وذلك من خلال مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة الريفية في عام ٢٠١٤ (عُقدت في روما، إيطاليا، ونيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية). وفي هذا الصدد، تشجع حكومة أستراليا بقوة المرأة على تقلد مناصب قيادية أبرز في المجتمعات الريفية، والمشاركة في التنمية الريفية. وترعى الحكومة الجائزة التي تقدمها إلى المرأة الريفية مؤسسة بحث وتطوير الصناعات الريفية، والتي تحدد وتدعم القيادات الصاعدة لدفع التغيير داخل الصناعات الأولية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأت حكومة بوتسوانا تنفيذ إطار العمل الإيجابي لمجتمعات المناطق النائية (٢٠١٥-٢٠٢٥)، الذي تقوم بتنسيقه وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية، والذي يشمل جميع جوانب الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك العمالة، والتدريب، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وصكوك السياسة العامة هذه يجري تصميمها وتنفيذها للمساعدة على تمكين المرأة الريفية ومعالجة التفاوتات الجنسانية والتمييز بين الجنسين في مختلف القطاعات.

١٢ - ولا تمثل الريفيات فئة متجانسة، وتباين ظروفهن وفقاً لعوامل، منها الموقع، والدخل، والسن، والعنصر/العرق، والثقافة، والدين، فضلاً عن مدى تيسر حصولهن على وسائل الإنتاج، والقدرات التي لديهن والفرص المتاحة لهن، ومدى قوة صوتهن وتمثيلها. وهناك فئات معينة، مثل نساء الشعوب الأصلية، والأسر المعيشية التي تعيلها أنثى، أو النساء المهاجرات، قد تكون لها احتياجات وأولويات خاصة، تستلزم اتخاذ تدابير سياساتية ومؤسسية قادرة على التعاطي مع هذا التنوع بنهج مصممة لتلبية تلك الحاجات والأولويات خاصة. وفي ضوء أوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة التي تواجهها المرأة

(٢٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

في الأرياف، أعدت وزارة شؤون المرأة في باراغواي مجموعة من المبادرات لنساء الشعوب الأصلية، تتراوح بين الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبناء القدرة على الدخول السريع في سوق العمل تعزيزاً للأمن الغذائي بتشجيع إنتاج الأغذية الغنية بالبروتين. كما أنهما تشجع الزراعة المستدامة وحماية التنوع البيولوجي الزراعي بدعم النساء اللاتي ينتجن نبات الاستيفية في كل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، بما في ذلك التسويق والتصدير.

١٣ - وإن دعم مشاركة المرأة الريفية مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرارات في جميع المستويات هو أمر ضروري لإنشاء مؤسسات أوسع تمثيلاً، وتحسين الحوكمة وإسماع صوت المرأة، وتمثيلها، وإعمال حقوقها. ويتطلب هذا مزيداً من التنسيق بين الآليات الجنسانية الوطنية والوزارات المختصة، ولا مركزية الآليات الجنسانية حتى المستوى المحلي. وعلى مدى العقد الماضي في إيطاليا، زادت مشاركة المرأة في الأشكال الجديدة للإدارة المحلية، مثل المشاريع المحلية المتكاملة، وخطط التنمية المحلية (التي تنفذها فرق عمل محلية في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي لدعم القيادات المحلية). ويتزايد في اليابان، عدد النساء الشاغلات لمناصب قيادية، غير أن النساء لا يشكلن سوى ٧ في المائة من أعضاء اللجان والتعاونيات الزراعية. وفي مواجهة ذلك، تهدف الحكومة إلى تهيئة بيئة يمكن فيها للمرأة أن تتحدى السلطات القائمة وتغيير مواقف الرجل التي قد تعرقل طريق المرأة نحو القيادة. كما زادت في الأردن مشاركة المرأة في مناصب صنع القرارات في المجالس والتعاونيات القروية بنسبة ٢٥ في المائة نتيجة إجازة قانون البلديات لعام ٢٠١١.

١٤ - وفي عام ٢٠١٣، وضعت حكومة كينيا السياسة البيئية الوطنية، التي تقدم إطاراً لنهج متكامل للتخطيط البيئي والإدارة المستدامة التي تعمم مراعاة المساواة بين الجنسين وتضع حوافز لاجتذاب المرأة للعمل في الإدارة البيئية. كما وضعت الحكومة حصصاً لعضوية المرأة في مجالس إدارة المياه لتمكين المرأة من البت في مسائل تؤثر في جودة حياتها وأسباب معيشتها، كما وضعت الحكومة تدابير لتعزيز الآليات المحلية لإدارة وتنظيم حقوق الأرض المستدامة بإشراك المرأة الريفية بوصفها عاملاً من العوامل الرئيسية.

١٥ - والاعتراف بالمرأة كمنتجة للغذاء، ومقدمة لخدمات الرعاية، ومزارعة تكسب دخلاً، يتطلب معالجة معوقات الإنتاج، بما فيها نقص إمكانية الحصول على وسائل الإنتاج، والخدمات، والمعلومات، والائتمان والأسواق. وقد استهدفت المشاريع الزراعية في الأردن المرأة الريفية بإشراكها في مجموعة من الأنشطة في مجال الزراعة والماشية وتصنيع الأغذية. وتم تدريب المرأة الريفية على مختلف طرق تصنيع الأغذية، مما أدى إلى إنشاء عدد من المشاريع ورابطة نسائية لتعزيز التسويق والمبيعات، بطرق منها المعارض الزراعية

المتنقلة التي تعقد في شتى أنحاء البلد، حيث يمكن للمرأة بيع منتجاتها إلى المستهلكين رأساً. ووضعت حكومة السويد دليلاً عملياً جنسانياً من أجل جهودها التعاونية الدولية التي تشمل مجالات رئيسية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية: المرأة وحقوق الأرض، والمرأة والأمن الغذائي، والمرأة والماء والصرف الصحي والنظافة الصحية.

١٦ - ثم إن تحسين البيانات المصنفة حسب الجنس والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين بشأن الحصول والسيطرة على الموارد والأصول والدخل والإنتاج الزراعي واستخدام الوقت والقيادة والمشاركة، كلها أمور ضرورية لتحقيق التقدم في مجال التدخلات الخاصة بالمرأة الريفية، ورصد هذا التقدم وتتبعه والإبلاغ عنه، ولا سيما في ضوء إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن مؤشرات مراعية للفوارق بين الجنسين خاصة بالدخل والفقر في إطار المؤشر الموضوع لرصد التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين والمصنّف حسب القطاع. وفي كينيا، تقوم الآلية الجنسانية الوطنية، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات الوطني، بإصدار صحيفة للبيانات الجنسانية كل سنتين، تتضمن بيانات مصنفة حسب الجنس بشأن جميع القطاعات، كما أطلقت في عام ٢٠١٣ أداة للإبلاغ ليستخدمها القطاع العام للإبلاغ فصلياً وسنوياً عن تعميم المنظور الجنساني والتحرر من الأنشطة التمييزية. وقد أيدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اعتماد مؤشر تمكين المرأة في مجال الزراعة، الذي يركز على إمكانية ممارسة الإنتاج الزراعي والحصول على الأصول والموارد الزراعية وعلى سلطة اتخاذ القرار في هذا الصدد، واستخدام الدخل، واستخدام الوقت، وتولي الأدوار القيادية في المجتمع؛ وقد صدر تقرير البيانات الأساسية الأول بشأن ١٣ بلداً في أيار/مايو ٢٠١٤.

١٧ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدور قيادي في مساعدة الحكومات على تحسين توافر واستخدام الإحصاءات الجنسانية للاسترشاد بها في صياغة السياسات والبرامج في مجال الزراعة والتنمية الريفية. فقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة مواد لتنمية القدرات من أجل الدول الأعضاء بهدف: (أ) تعزيز البعد الاجتماعي في التعدادات الزراعية، وما يتصل بذلك من مسوحات ريفية ورصد للأمن الغذائي، بما في ذلك وضع مؤشرات مناسبة مصنفة حسب الجنس؛ (ب) إدراج بُعد زراعي/ريفي في المناقشات الدائرة بشأن الإحصاءات الجنسانية. ثم إن المبادئ الإرشادية لمنظمة الأغذية والزراعة للبرنامج العالمي لعام ٢٠٢٠ لتعداد الزراعة تشمل موضوعاً خاصاً بشأن توزيع الملكية داخل الأسر المعيشية والقرارات الإدارية. ويتيح هذا للبلدان الحصول

على معلومات مصنفة حسب الجنس حول صنع القرارات بشأن الممتلكات الزراعية، وبشأن ملكية المرأة للأصول المهمة، مثل الأرض والماشية.

باء - تقدير أعمال الرعاية المجانية وتقليصها وإعادة توزيعها

١٨ - تستثمر المرأة الريفية مقداراً كبيراً من الوقت في أداء أنشطة لا تتقاضى عنها أجراً تتصل بإنتاج الغذاء وتصنيعه، وتجميع الماء والوقود ورعاية الأطفال والمسنين. ولا يزال الكثير من هذه الأعمال يمضي بشكل غير رسمي وبلا أجر ولا يُقدَّر إلى حد بعيد وتُبخس قيمته. وتحمل النساء والأطفال الآثار السلبية الرئيسية لجمع الوقود والماء ونقلهما، إذ تقضي النساء في العديد من البلدان النامية ساعة إلى أربع ساعات في اليوم لجمع الكتلة الإحيائية للوقود^(٢١). وقدرت دراسة عن العلاقة بين الوقت والفقر المائي، أُجريت في ٢٥ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أنّ النساء تقضي ما لا يقل عن ١٦ مليون ساعة يومياً في جلب مياه الشرب؛ على حين يقضي الرجال ٦ ملايين ساعة، والأطفال ٤ ملايين ساعة^(٢٢). وتقضي المرأة الريفية وقتاً أطول مما تقضيه المرأة والرجل في الحضر في الأعمال المنزلية والأسرية، بما في ذلك الوقت الذي يُقضى في الحصول على الماء والوقود وتصنيع الأغذية. ولا يخفى أن الوقت الذي تقضيه المرأة والفتاة في الأعمال المنزلية الشاقة يحدّ من فرصهما لكسب دخل أو الذهاب إلى المدرسة، مما يؤثر على الاستهلاك والاستثمار والادخار في الريف.

١٩ - وقد قدم المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية تقدير أعمال الرعاية المجانية وتقييمها وتقليصها وإعادة توزيعها، فضلاً عن تعديل السياسات ذات العلاقة، وتحسين إمكانية حصول المرأة على الخدمات والبنية الأساسية (A/68/293). وعلى ذلك، فهناك حاجة إلى سياسات عامة تحدد وضع الرعاية بوصفها مسؤولية اجتماعية وجماعية لا مشكلة فردية. ويلزم اتخاذ تدابير جديدة لضم مساهمات المرأة إلى اقتصاد الرعاية، الذي لا يُتقاضى عنه أجر ولا يرد له ذكر في تدابير الإيرادات الوطنية. ويتطلب ذلك تعزيز قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية على جمع وتحليل ونشر الإحصاءات المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن أعمال المرأة في مجال الرعاية التي

(٢١) World Bank, *Household Cookstoves, Environment, Health and Climate Change* (Washington, D.C., 2011).

(٢٢) World Health Organization and United Nations Children's Fund, *Progress on Drinking Water and Sanitation: 2012 Update* (Geneva, 2012).

لا تتقاضى عنها أجراً، من أجل تعزيز تقدير هذه الأعمال والإسهام في رسم سياسات تراعي الخصوصيات الجنسانية.

٢٠ - وأهابت الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٦٨ بالدول الأعضاء تقدير العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية وتقليصه وإعادة توزيعه. ولا بد من اتخاذ خطوات لضمان تقدير أعمال المرأة وإسهاماتها غير المدفوعة الأجر في مجال الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، بما في ذلك ما تدرّه من دخل في القطاع غير النظامي، ولضمان إدراج عمل المرأة غير المدفوع الأجر في الإحصاءات الرسمية. وسعيًا إلى تقليص أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر، يدعو القرار إلى الاستثمار في البنى الأساسية (كالطاقة والنقل) والعلم والتكنولوجيا (كالتكنولوجيات الموفرة للوقت والجهد) والخدمات المحلية (ك توفير الماء المأمون والصرف الصحي الموثوق) وبناء القدرات والموارد البشرية، وتعزيز إمكانية الحصول على جميع ما تقدم، مع فائق العناية في استخدامه. كما يدعو القرار إلى تشجيع البرامج والخدمات التي تمكن النساء والرجال في الأرياف من التوفيق بين عملهم ومسؤولياتهم الأسرية، وتشجيع الرجال على تقاسم المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات رعاية الأطفال وغيرها من أشكال الرعاية بالتساوي مع النساء.

٢١ - وفي فنلندا، على سبيل المثال، يشمل نظام الحماية الاجتماعية الجميع وهو متاح لكل الرجال والنساء؛ ويتجلى ذلك في رعاية الأمومة التجاوبية، وإجازات الأمومة/الأبوة، ومراكز رعاية الأطفال والمسنين، وبرامج التغذية المدرسية، وجميعها أمور يمكن أن تقلص عبء العمل غير المدفوع الأجر الواقع على كاهل المرأة الريفية. وفي كمبوديا توجد خطة لاستراتيجية خمسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٤-٢٠١٨)، تدعو إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية النهارية ودور الحضانه المجتمعية، وتقليص الوقت الذي تقضيه المرأة الريفية في تقديم الرعاية للأطفال، بحيث يمكنها تكريس جهودها للأنشطة المدرة للدخل. وفي كوبا، قامت رابطة الإنتاج الحيواني بإعداد مشاريع مراعية للاعتبارات الجنسانية لتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، تشمل تنمية قدرات الإناث، وتعزيز مشاركتهم في التعاونيات، وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال، وتقديم الدعم للمرأة التي تؤدي أدواراً جرى العرف على قيام الذكور بها. وفي مصر، تلتزم الدولة بتمكين المرأة من التوفيق بين واجباتها العائلية ومتطلبات عملها، بتوفير الرعاية والحماية للأطفال، والأمهات، والنساء اللاتي يقمن بإعالة أسرهن، فضلاً عن المسنين والنساء ذوات الأوضاع الهشة، ولكل ذلك مردوده على المرأة الريفية. وفي اليابان، تقوم وزارة الزراعة والحراجه ومصايد الأسماك بدعم المرأة الريفية بحيث تتمكن من الموازنة بين عملها وأنشطة الأبوة في القرى الزراعية. وفي جمهورية

كوريا، تقدّم الحكومة إعانات لرعاية الرضع والأطفال في الأرياف، وقدمت في عام ٢٠١٤ خدمات معاونين للأسر الريفية التي لديها أفراد مصابين في حوادث أو مرضى (١١٨ ١٥ أسرة)، وتقدم خدمات التدبير المنزلي لكبار السن والأسر المستضعفة (٢٨٥ ١٢ أسرة) وللنساء قبل الولادة (١٥٤٣ ١ معاونا).

٢٢ - وتحمل المرأة في الأرياف المسؤولية الرئيسية عن تأمين إمداد الأسرة المعيشية بالماء والطاقة، وهو ما يشكل جزءاً كبيراً من أعباء العمل الذي لا تتقاضى عنه أجراً. علماً بأن تحسين خدمات البنية الأساسية، ولا سيما الماء والكهرباء، ومجموعة كبيرة من تكنولوجيات الطاقة المستدامة وغيرها من الطرائق المبتكرة، بما في ذلك تحسين مواقع الطهي، ومشاريع تجميع مياه الأمطار، يمكن أن يوفر للمرأة الوقت الذي تقضيه في الأعمال المنزلية وتقديم الرعاية. والاعتبارات المتعلقة بأعباء العمل غير المدفوع الأجر الذي تهض به المرأة هي اعتبارات بالغة الأهمية، نظراً إلى أن السياق الحالي لتراجع الإمداد بالماء والوقود يعزى إلى إزالة الغابات والتصحر وتغير المناخ، مما يزيد من أعداد الناس المعرضين لإجهاد كبير في الماء والطاقة، وفي إطار الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استثمرت حكومة كمبوديا في شبكات الإمداد بالمياه، مما أدى إلى زيادة مسجلة في السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مصادر الماء المأمونة، من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥، مما قلل من عمل المرأة غير المدفوع الأجر في جلب الماء.

٢٣ - وفي الأردن، تحققت تغطية كاملة تقريباً في النسبة المثوية للمنازل الموصولة بشبكات الكهرباء وماء الشرب المأمون والتخلص الصحي من النفايات، مع تكافؤ فعلي بين الريف والحضر. وفي كوبا، استفاد ٣ ٥٠٠ مجتمع ريفي من الحصول المضمون على ماء الشرب من خلال إنشاء نحو ٣ ٠٠٠ قناة، وتشغيل طواحين هوائية، ومضخات للمياه وتكنولوجيات جديدة أخرى، والتي، إضافة إلى تقليصها العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، أدت إلى زيادة فرص العمالة للمرأة. وفي كينيا، تشجع الحكومة على إنشاء رابطات مجتمعية لمستخدمي موارد المياه، للمساعدة في التنظيم الذاتي لاستعمال المياه، واستحداث طرق وتكنولوجيات مجتمعية مبتكرة لتجميع المياه، وتشجع التعاطي مع المسائل المتعلقة بأدوار الجنسين في هذه العمليات. وفي إطار نهج الحصول المأمون على الوقود والطاقة. تشجع منظمة الأغذية والزراعة على استخدام المواقف المقتصدة في استهلاك الوقود، واستعمال الوقود البديل، والأخذ بممارسات الطهي الجيدة، وذلك لتقليل حاجة أهل الريف إلى الحطب، مما يقلل ما يتصل بذلك من العبء الذي تتحمله المرأة والفتاة للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية.

جيم - العمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية

٢٤ - تدعو الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٦٨ إلى كفالة تكافؤ الفرص في العمالة المنتجة والحصول على العمل الكريم والخدمات الاجتماعية، واتخاذ التدابير المناسبة للحماية الاجتماعية/الضمان الاجتماعي، وإدماج فرص العمالة المتزايدة للمرأة الريفية في جميع الاستراتيجيات الدولية والوطنية للتنمية والقضاء على الفقر.

٢٥ - ويشير المنشور المعنون: "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" إلى أن الزراعة المحلية لا تزال هي المصدر الرئيسي للإمداد بالغذاء والمصدر الرئيسي للدخل والعمالة في الأرياف^(٢٣). غير أن من المهم ملاحظة الأهمية المتزايدة للعمالة غير الزراعية في الأرياف في البلدان النامية، والتي منها على سبيل المثال المصانع والأعمال التجارية (كالمخابز، والفنون والحرف، والطاقة المتجددة وخدمات توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية) فضلاً عن التسويق والتجارة من خلال التعاونيات الريفية. وعلى الرغم من أن النساء يشكّلن نحو ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، فإن الزراعة لا يمكنها وحدها تقليص الفقر في الريف^(٢٤). ويمكن للعمالة غير الزراعية في الريف أن تساعد الأسر المعيشية على تنويع مصادر دخلها، وتأمينها ضد الصدمات الاقتصادية والبيئية التي قد تؤثر في الإنتاج الزراعي. ثم إن اتخاذ خطوات لدعم العمالة غير الزراعية المربحة للمرأة الريفية، وتحسين أحوال العمل الزراعي وغير الزراعي، والعمل على إدماج المرأة إدماجاً كاملاً في الاقتصاد النظامي، كلها خطوات ضرورية لمعالجة الأسباب الهيكلية الأساسية لفقر المرأة الريفية وسوء حالها.

٢٦ - والعمالة الزراعية والعمالة الريفية غير الزراعية كلاهما بالغ الأهمية للتنمية الريفية، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتمكين الاقتصادي للمرأة. غير أن العمل اللائق والعمالة المنتجة لا يزالان يمثلان تحدياً في الأرياف، ويتميزان عادة بأسواق للعمل على قدر كبير من اللانظامية، وتشنت قوة العمل، وأوجه التفاوت في المعلومات، وانتشار ترتيبات شغل عدة وظائف في نفس الوقت والعمل العرضي. وغالباً ما تكون ظروف العمل في الريف معيبة، مع الضعف الشديد لإمكانية الحصول على الرعاية الاجتماعية. وغالباً ما لا يجري إنفاذ تشريعات العمل، والعمال الريفيون هم أقل العمال تنظيمياً وأقلهم حماية. وبين العمال الزراعيين، تمثل المرأة تمثيلاً بعيد المدى في شريحة القوة العاملة غير الماهرة، وغالباً

(٢٣) FAO, IFAD and WFP, *The State of Food Insecurity in the World: Strengthening the enabling environment for food security and nutrition* (Rome, 2014).

(٢٤) FAO, *The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture — Closing the Gender Gap for Development* (Rome, 2011).

ما يجري استخدامها دون عقد رسمي وعلى أساس مؤقت أو موسمي. وكلا الرجل والمرأة في الريف يحصلان على أجور متوسطها منخفض نسبياً، ومن حيث القيمة المطلقة، فإن المرأة تقف على أدنى درجات سلم الأجور^{(٩)(٢٥)}.

٢٧ - وهناك تدابير حكومية مختلفة تقدم نُهجاً منظّمة لتهيئة بيئات مستدامة للأعمال التجارية وتعزيز حماية العمل والحماية الاجتماعية للمرأة الريفية. ففي جمهورية كوريا، توسعت الحكومة فيما تقدمه من إعانات لمعاشات الريفيات لرفع وضعهن المهني وتمكين النساء بوصفهن مشاركات في تشغيل المزارع. فقد زاد عدد النساء اللاتي يحصلن على دعم لأقساط المعاش من ٨٦٢ ١٢٦ امرأة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٧٩ ١٤٦ في عام ٢٠١٤ (زيادة بنسبة ١٥,٣ في المائة). وفي فنلندا، تدعم الحكومة خدمات الإغاثة الزراعية في إطار برنامج للحماية الاجتماعية في الأرياف، بما في ذلك مساعدة البدلاء، واستحقاق إجازة سنوية مدتها ٢٤ يوماً، ومساعدة بإعانة مالية لمدة ١٢٠ ساعة سنوياً، وخدمات إضافية بسعرها الكامل. كما تدير الحكومة معاشات متعلقة بالأجور تضمن للموظفين والقائمين بأعمال حرة مستوى استهلاكياً معقولاً بعد التقاعد، وتساعد على ضمان التأمين الأساسي للدخل لجميع السجناء. وفي كوبا، أدى إدراج المرأة الريفية في الرابطة والتعاونيات وتعزيز الحماية للوظائف والحماية الاجتماعية، إلى تعزيز مشاركة المرأة في الزراعة التي تديرها جهات غير حكومية، بعد إجراء تعديلات قانونية في عام ٢٠١١. وقامت حكومة أذربيجان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء مراكز موارد لتحسين فرص العمالة للمرأة بين سن ٢٥ و ٦٠ سنة، وإقامة معرض عمل للريفيات لشغل شواغر للعمل مجموعها ١١٤ شاغراً معروضة من ٢١ شركة من خلال برنامج "تمكين المرأة الريفية من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية".

٢٨ - ويركز العديد من المبادرات الحكومية على القدرة الإنتاجية للمرأة الريفية، وتنويع مصادرها للدخل، بالتدريب على مباشرة الأعمال. ففي كمبوديا، فإن مراكز تنمية المرأة، توفر للمرأة الريفية إمكانية الحصول على فرص اقتصادية أكبر وتنمية مهاراتها، وتستكشف استراتيجيات لتطبيق مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحويل المراكز من جهات تقدم التدريب المهني إلى مراكز لتطوير المشاريع. ففي الإمارات العربية المتحدة، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ مشروع "تعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة في قطاع الأغذية الزراعية"، لتعزيز المشاريع القابلة للبقاء التي تقودها المرأة في مجال الأعمال الزراعية وصناعة الأغذية الزراعية.

(٢٥) (FAO, Decent Rural Employment for Food Security: A Case for Action (Rome, 2012)

٢٩ - ومن خلال إطار معرض ميلانو لعام ٢٠١٥، سوف تنشئ إيطاليا ما يقدر بنحو ٢٦٠٠ مشروعاً نسائياً بحلول عام ٢٠٢٠. كما أقامت حكومة إيطاليا رابطات نسائية لدعم المزارعات. وتقوم حكومة كينيا، بمشاركة القطاع الخاص، بالتدريب على مباشرة الأعمال الحرة، ومسك الدفاتر وإدارة الأعمال الأساسية لتمكين المرأة المستحقة للحصول على أموال من مختلف الصناديق التحفيزية من إنشاء أعمالها أو تحسينها. وفي الفلبين، يوجد برنامج لتعزيز العمالة الريفية من خلال العمل الحر وتطوير مباشرة الأعمال الحرة، يتيح التدريب على بناء القدرات وتنمية المهارات. وفي بوتسوانا، تعمل الحكومة على تعزيز وصول المرأة المزاولة لأعمال حرة إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وتعمل وزارة العمل والشؤون الداخلية مع الآلية الجنسانية الوطنية على إقامة معارض سنوية للمرأة حيث يمكن للمرأة عرض منتجاتها، والمشاركة والتفاعل مع مجتمعات الأعمال النظامية (تضاعف عدد المشاركات في المعارض أكثر من أربع مرات منذ عام ١٩٩٩). كما تقدم الحكومة دعماً لجماعات النساء لبدء أنشطة مدرة للدخل؛ فقد مولت الحكومة على مدى السنوات العشر الماضية ٣١٠ جماعات أفادت ٤٨٠ ٢ امرأة كانت بدونها عرضة لأن تكون عاطلة أو معدمة.

دال - الحصول على الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج والسيطرة عليها

٣٠ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٦٨ إلى كفالة منح المرأة الريفية حقوقاً كاملة ومتساوية في امتلاك الأراضي وغيرها من العقارات والسيطرة عليها واستثمارها بطرق منها منح الحق في الميراث، فضلاً عن إمكانية حصولها على قدم المساواة على موارد اقتصادية وخدمات مالية. وتؤكد اللجنة المعنية بمبادئ الأمن الغذائي العالمي للاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية (CFS 2014/41/4 Rev.1) الحاجة إلى تعجيل تمتع المرأة بحقوق حيادية متساوية، وحصولها وسيطرتها على قدم المساواة على الأراضي المنتجة والموارد الطبيعية والمدخلات وأدوات الإنتاج؛ والقيام بمزيد من الجهد "لتعزيز إمكانية حصولها على الخدمات الإرشادية والاستشارية والمالية، والتعليم، والتدريب، والأسواق والمعلومات".

٣١ - هذا، مع العلم بأن الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى واستخدامها لها وسيطرتها عليها، والدخل الناجم عن الزراعة - والاستخدامات الأخرى للأرض - هي حواجز واسعة الانتشار ومهمة. وتشمل هذه الحواجز نقص الأطر القانونية والسياساتية، وعدم فاعلية تنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي، والأعراف والممارسات الثقافية التمييزية. ووفقاً للمؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني (٢٠١٤) لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في امتلاك الأراضي واستخدامها والسيطرة عليها في ٣٧ في المائة فقط مما مجموعه

١٦١ بلداً. وفي ٥٩ في المائة من تلك البلدان، يضمن القانون للمرأة والرجل نفس الحقوق في الأرض، غير أن الأعراف والممارسات التقليدية والدينية تميز لغير صالح المرأة وتقوض التنفيذ الكامل للقانون. وفي ٤ في المائة من تلك البلدان لا تتمتع المرأة بأي حق قانوني واضح في امتلاك الأرض واستخدامها والسيطرة عليها. والواقع أن الأمر لا يقتصر على أن إمكانية حصول المرأة على الأرض أقل من إمكانية حصول الرجل عليها، بل إنها أيضاً غالباً ما تقتصر حصولها على الأرض على ما يسمى الحقوق الثانوية في الأرض، بمعنى أنها تأخذ هذه الحقوق من خلال عضو ذكر في أسرتها ومن ثم فهي عرضة لأن تفقد هذه الحقوق في حالة الطلاق أو الترمّل أو هجرة قريبها الذكر^(٢٦).

٣٢ - ويتبين من تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبيانات البنك الدولي أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في المدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ في تقليل التمييز القانوني ضد المرأة بشأن قدرتها على وراثة وامتلاك أصول باسمها هي، وإن كان قد تحقق تقدم متفاوت في هذا الصدد في مختلف المناطق^(٩). علماً بأن بلداناً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت قد بدأت تلك المدة بأكثر عدد من القيود القانونية مقارنة بالمناطق الأخرى، قد خطت على الطريق خطوات هامة. ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، تشجع الحكومة الجهود المبذولة لاستخدام مجالس الأراضي للتمييز الإيجابي لدى تخصيص الأراضي في المناطق النائية، حيث تُحجز نسبة أعلى للسكان المحليين، بمن فيهم النساء والفتيات الصغيرات. وفي كينيا، عملت السياسة الوطنية للأراضي، التي تعترف بحقوق المرأة في تملك الممتلكات، على سنّ قوانين مراعية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك قانون الممتلكات الزوجية (٢٠١٣) الذي يحمي حقوق المرأة في التملك خلال الزواج ولدى حل عقدة الزواج.

٣٣ - وبالنسبة للمرأة والرجل في الريف، ربما تكون الأرض هي أهم مصدر للأسرة لدعم الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي والتغذوي وتأمين الدخل. علماً بأن المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات تعتبر المساواة بين الجنسين أحد المبادئ الرئيسية للتنفيذ، وتؤكد على أهمية الامتثال لها في كل البرامج والسياسات والمساعدة التقنية لتحسين إدارة الحيازات. وفي الصين، فإنه للقيام، مثلاً، بتنفيذ سياسات الهيئة المركزية المعنية بإدارة ونقل الأراضي الريفية المتعاقد عليها، تطلب وزارة الزراعة من الإدارات المعنية القيام بأعمال التسجيل وإصدار الشهادات المطلوبة لحفظ الحقوق في الأراضي والشواغل العملية للمرأة الريفية. ويدرج اسم المرأة الريفية في السجل وفي شهادة حيازة الأرض، التي تضمن حقوقها القانونية. وفي كمبوديا، يوجد برنامج

(٢٦) FAO, "Gender and land rights", Economic and Social Perspectives Policy Brief No. 8 (Rome, 2010).

لإصدار سندات الملكية بموجب قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، يمكن المرأة من خلال إصدار سندات الملكية المشتركة وضمان حقوق لها متساوية مع حقوق الرجل في حالة الطلاق، وحقوق الميراث في حالة الوفاة. وفي الفلبين، جرى تزويد ٤٨٦ ٦٧٤ امرأة بشهادة منح ملكية الأراضي.

٣٤ - ويهدف تقديم دروس وممارسات جيدة متعلقة باعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج المعنية بحقوق المرأة في الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دليلاً في عام ٢٠١٣ بعنوان "إعمال حقوق المرأة في الأراضي وغيرها من وسائل الإنتاج". وتحلل قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للحقوق الجنسانية والحقوق في الأرض مدى دعم الأطر القانونية والسياسات والبرامج الوطنية للنهوض بالمرأة أو الحث على الحصول المتميز جنسياً على الأراضي في ٨٤ بلداً.

٣٥ - ومنذ الأزمة الغذائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وما تبعها من ارتفاع في الأسعار العالمية للأغذية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١^(٢٧)، أدت الزيادة في الطلب على الأغذية مع زيادة الطلب على الوقود الإحيائي وغيره من السلع، إلى تشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين في البلدان النامية على حيازة قطع كبيرة من الأراضي تشمل ملايين الهكتارات على مدى العقد الماضي. ولهذا الاتجاه آثار مريعة على المجتمعات المحلية وأسباب الرزق، ولا سيما بالنسبة للمرأة الريفية. وقد كشفت دراسة حديثة لتلك العمليات على الصعيد العالمي أن ما حققته تلك العمليات من مكاسب نادرة ومحدودة قد فاقها الاستبعاد الاجتماعي، ونزع الملكية وعدم المساواة بين الجنسين. فأولاً، لم يكن للمرأة في أي من الحالات التي تناولتها الدراسة أي سلطة لاتخاذ القرار في تخطيط المشاريع أو التفاوض على إعادة التوطين والتأهيل. وثانياً، فإن التعويض التمييزي وإعادة التوطين قد أعادت في العالم كله تقريباً عدم أحقية المرأة في امتلاك الأرض، وذلك بتخصيص قطع من الأراضي تعويضية لأرباب الأسر المعيشية الذكور. وثالثاً، فإنه نظراً إلى أن المرأة هي الأكثر اعتماداً على موارد الملكية المشتركة من أجل العمل والدخل في معظم السياقات الزراعية، فهي الأكثر تضرراً من ضم الأراضي وتدمير المشاعات وما ينجم عن ذلك من خسائر في الثروة الحيوانية. ورابعاً، يجري الربط بين نزع ملكية الأراضي وبين العنف المتزايد، مما يعرض أمن المرأة البدني للخطر. وأخيراً، أدركت المرأة، في جميع

(٢٧) FAO Food Price Index, available from <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/>

.(accessed 28 June 2015)

الحالات، ما ينطوي عليه نزع الملكية من أخطار تهدد رفاهها، وقامت بأدوار مهمة في معارضة حيازة الأراضي على نطاق واسع (A/69/156).

٣٦ - كما تواجه المزارعات نقصاً في إمكانية الحصول على المدخلات الزراعية والخدمات الإرشادية مقارنة بالمزارعين، مما يؤثر سلباً على إنتاجيتهن وأمنهن الغذائي والتغذوي. وفي كينيا، تقدم الحكومة تخفيضات في الضرائب على الأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية، التي تفيد كثيراً النساء الفقيرات اللاتي يؤلفن غالبية منتجي الأغذية. وفي عام ٢٠١٤، ساعد برنامج تغذية المستقبل لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، بمن فيهم النساء، في بلدان مستهدفة، لكسب ما يزيد على ٥٣٠ مليون دولار في مبيعات جديدة للمنتجات الزراعية، وهي زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف على مدى السنة السابقة. واستجابة للتحديات التي تواجهها المرأة الريفية في الحصول على التكنولوجيا، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأفريقي، بتنظيم سوق تبادلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن موضوع "تكنولوجيات المرأة الريفية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة الأسرية المنتجة". وقد قام عدة شركاء، بما فيهم الشبكة الإقليمية المعنية بالشؤون الجنسانية وأسباب المعيشة لشرق وجنوب أفريقيا، بالترويج لتكنولوجيات مبتكرة تدعم المزارعات ذوات الحيازات الصغيرة. ثم إن مكّون الجنوب في البرنامج جلب مبتكرات ريفيات من حول المنطقة، وأتاح لهن منبراً للتفاعل مع راسمي السياسات، والأكاديميين، ومنتجي الأغذية، والمستثمرين، وخبراء التكنولوجيا، وغيرهم.

٣٧ - والحصول على الخدمات المالية يعزز التنمية الاقتصادية ويمكن أن يقوم بدور رئيسي في تقليص الفقر في الأرياف. غير أن إمكانية الوصول إلى مرافق الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات هي إمكانية محدودة عادةً في الأرياف. ثم إن العوامل المقيدة للقدرة، سواء من حيث العرض أو الطلب، مثل العدد غير الكافي للمنتجات الملائمة لاحتياجات الريف وضعف الإلمام بالأمور المالية، تجعل الخدمات المالية في الأرياف أكثر ندرة. ثم إن إمكانية حصول المرأة على الخدمات المالية يعوقها غياب القواعد القانونية والعرقية والثقافية التبعية والتمييزية. وتبين قاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم (مؤشر تعميم الخدمات المالية في العالم) أن النساء والفقراء والشباب وسكان الريف هم أسوأ حالاً من غيرهم. ووفقاً لمؤشر تعميم الخدمات المالية في العالم لعام ٢٠١٤ فإنه في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ أصبح ٧٠٠ مليون بالغ أصحاب حسابات مصرفية، مما يزيد النسبة المئوية للسكان البالغين في العالم من أصحاب الحسابات المصرفية من ٥١ إلى ٦٢؛ وانخفض عدد من ليس لهم

حسابات مصرفية بمقدار ٢٠ في المائة إلى ٢ بليون بالغ. وتوجد تفاوتات واضحة بين الريف والحضر، ففي أرياف البلدان المنخفضة الدخل يقل جداً عدد الحسابات المصرفية الرسمية. هذا، وعلى الرغم من أن ٤٧ في المائة من النساء في البلدان المنخفضة الدخل لهن حسابات مصرفية، فإن ٢٢ في المائة منهن فقط في الريف لهن حسابات مصرفية^(٢٨).

٣٨ - وقد زاد انتشار المبادرات الرامية إلى تحسين مهارات المرأة الريفية في إدارة شؤونها المالية، ثم إن توافر المعلومات عن تطور القطاعات المالية في العالم، بما في ذلك حالة المرأة، قد أسهم في أن يصبح راسمو السياسات والجهات المعنية على إحاطة أفضل بهذا الصدد. علماً بأن تعزيز إمكانية حصول المرأة الريفية على خدمات مالية كافية، يتطلب تحديد حلول سياسية يمكن أن تدعم التوسع في تعميم الخدمات المالية، باعتماد التكنولوجيات الجديدة لتذليل العقبات والوصول إلى الشرائح السكانية التي تعاني من نقص الخدمات في الأرياف.

٣٩ - ولمساعدة المرأة التي ينقصها المال في عمل مشاريع لمباشرة الأعمال الحرة، تقوم وزارة المالية في الصين، ومصرف الصين، بتنفيذ سياسة للإقراض بفائدة منخفضة للمرأة، تقوم على تقديم قرض لبدء العمل بمبلغ أقصاه ١٠٠ ٠٠٠ يوان للفرد من أجل المرأة الريفية. وفي الأردن، تسعى شركة الائتمان الزراعي إلى الحد من فقر المرأة بتقديم قروض لدعم وتطوير قطاع الزراعة؛ وقد تراوحت النسبة المئوية للقروض التي حصلت عليها المرأة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ بين ٥٧ و ٦٤ في المائة من إجمالي القروض. وفي أذربيجان، تسعى الحكومة، من خلال الهيئة الحكومية للائتمانات الزراعية، إلى مواجهة التحدي الذي يمثلته تعميم الخدمات المالية، بتخصيص قروض لما عدده ٥٣ ٠٠٠ امرأة ريفية (٣٩،٢ في المائة إجمالي القروض). وفي مصر، تقوم وزارة التنمية المحلية بدعم المرأة الريفية بتقديم قروض ميسرة لها، إضافة إلى تقديم ما يلزمها من تدريب ومساعدة تقنية لإدارة أعمال تجارية صغيرة أو متوسطة الحجم، وإتاحة فرص جديدة للتسويق من خلال معارض المنتجات النسائية للأسواق المحلية والأجنبية. وقد قام المجلس القومي للمرأة، بالتعاون مع وزارتي التنمية الإدارية، والداخلية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدد من المنظمات غير الحكومية، والمحافظات، بالمساعدة على إصدار بطاقات هوية وطنية لتمكين المرأة الريفية من الحصول على الخدمات الحكومية، بما فيها القروض والتمهيلات والخدمات الائتمانية. وفي باراغواي، يؤكد مرفق القروض الزراعية شمول المرأة الريفية بالخدمات المالية، مقدماً منتجات مالية تلي الاحتياجات المحلية، مثل المصرف المجتمعي الذي قدم قروضاً بمبلغ ١٧٠ ٥٨٠ دولاراً إلى ٦٧٦ ١ امرأة و ٥٣٣ رجلاً في الفترة بين كانون الثاني/يناير

(٢٨) Available from <http://www.worldbank.org/en/programs/globalindex> (accessed 28 June 2015).

ونيسان/أبريل ٢٠١٥. كما خصصت حكومة كينيا، من خلال صندوق المشاريع النسائية ٤,٥ بليون من الشلنات الكينية (٥٠,٦ مليون دولار) كقروض لما عدده ٩٢٠ ٨٦٤ امرأة مقترضة منذ عام ٢٠٠٧، على حين تلقى ما يزيد على ٨٠٠ ٤٠٤ امرأة تدريباً على مهارات إدارة الأعمال وتسجيل ٥٢ تعاونية للادخار والائتمان. ويستخدم هذا المشروع نظام سداد القروض بالهاتف المحمول، بمشاركة مع القطاعين الخاص والعام.

هاء - الأمن الغذائي والتغذوي

٤٠ - أعلن اتفاق أديس أبابا بشأن تمويل التنمية: "إن من غير المقبول أن يعاني قرابة ٨٠٠ مليون شخص من نقص مزمن في التغذية ولا يمكنهم الحصول على غذاء مغذٍ ومأمون وكاف. ولما كانت غالبية الفقراء تعيش في الأرياف، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة تنشيط القطاع الزراعي، والنهوض بالتنمية الريفية، وكفالة الأمن الغذائي، وبخاصة في البلدان النامية، وذلك على نحو مستدام، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها. وسوف ندعم الزراعة المستدامة، بما يشمل الحراثة، ومسايد الأسماك وقطاع الرعي... وسنكثف جهودنا من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على صغار المزارعين وعلى المزارعات، وكذلك على التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين". والواقع أن المرأة والرجل في الريف يؤديان غالباً أدواراً مختلفة في ضمان الأمن الغذائي لأسرهما المعيشية ولجتمعهما. وتميل المرأة إلى تربية الماشية الصغيرة وزراعة وإعداد معظم الأغذية التي تستهلكها أسرهما المعيشية، على حين يميل الرجل أساساً إلى زراعة المحاصيل النقدية من أجل السوق. غير أنه حتى على الرغم من أن المرأة هي المنتج الرئيسي للأغذية في العديد من البلدان النامية، لا تزال توجد حواجز تحول بينها وبين الإسهام الكامل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتتسبب في معاناتها معاناة بعيدة المدى من الجوع وسوء التغذية.

٤١ - ووفقاً للمنشور المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" فإن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ شهدت انخفاضاً في معدل انتشار نقص التغذية من ١٨,٧ إلى ١١,٣ في المائة على صعيد العالم، ومن ٢٣,٤ إلى ١٣,٥ في المائة في البلدان النامية. غير أن القضاء على الجوع لا يزال يمثل تحدياً عالمياً كبيراً؛ فأخر التقديرات تشير إلى أن ٨٠,٥ ملايين شخص كانوا يعانون من نقص التغذية المزمن في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، مع عدم كفاية الغذاء اللازم لحياة نشطة وصحية. ويعيش أغلب الجوعى في المناطق النامية التي شهدت انخفاضاً بنسبة ٤٢ في المائة في معدل انتشار نقص التغذية في الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٢-٢٠١٤^(٢٣). غير أن إصابة ١ من كل أربعة أطفال في العالم بالتقزم يدل على وجود نقص في التغذية طويل الأمد مما يؤثر سلباً على نمائهم النفسي والبدني. علماً

بأن ما يقرب من نصف وفيات الأطفال الذين هم دون الخامسة من العمر تعزى إلى نقص التغذية^(٢٩). ويلاحظ أن فقر الدم، الناجم عن سوء التغذية وعوز الحديد وغيره من المغذيات الزهيدة المقدار، يصيب ٤٢ في المائة من جميع الحوامل على صعيد العالم، ويسهم في وفيات الأمومة وانخفاض الوزن عند الولادة. غير أن قلة مجموعات البيانات الوطنية والعالمية تعني أن هنالك معلومات قليلة جداً عن الأبعاد الجنسانية للجوع. وتشكّل فجوات البيانات عقبة كبرى أمام التحليل الجنساني وأمام رصد الأمن الغذائي والتغذوي. علماً بأن البيانات المصنفة حسب الجنس لا تُجمع إلا على الصعيد الوطني بشأن عدد محدود من المؤشرات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، مثل وزن كتلة الجسم وأشكال معينة من عَوَز المغذيات الزهيدة المقدار (A/69/156).

٤٢ - وقد اتخذت الدول الأعضاء والمجتمع الإنمائي الدولي خطوات لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية. وفي كوبا، هناك برنامج للتعاون بين البرنامج الإنمائي ومركز دراسات المرأة وغيرهما على "المساواة بين الجنسين مع إدارة الجودة من أجل الأمن الغذائي"، وهو برنامج يقدر ويعزز نُظُم وممارسات الجودة التي تدعم المساواة بين الجنسين في الأمن الزراعي والغذائي. وفي جيبوتي، تعالج وزارة ترقية المرأة وتنظيم الأسرة سوء التغذية بإتاحة فرص لإدراج الدخل للمزارعات. وقد عملت حكومة اليابان منذ عام ١٩٩٩ على تحسين حالة المرأة في الأرياف بناءً على القانون الأساسي للغذاء والزراعة والأرياف والقانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٣، ساعد برنامج تغذية المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على ٧ ملايين من صغار المزارعين على الحصول على أدوات وتكنولوجيات جديدة لتحسين المحاصيل وتعزيز الإيرادات، ووصل إلى ١٢,٥ مليون طفل. بمداخلات تغذوية، ودعم ما يقرب من ٩١ ٠٠٠ مزارعة في مجال زراعة البساتين المتزلية، وتحسين إمكانية الحصول على الأغذية الكثيفة المغذيات، وزيادة دخل المرأة والطفل. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، من خلال البرنامج المشترك "تجديد الجهود لمعالجة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال"، بمساعدة الحكومات على اتخاذ الجهات المعنية المتعددة فيما بينها إجراءات فيما يتعلق بتخطيط التغذية وتحديد أولوياتها

(٢٩) Available from <http://data.unicef.org/nutrition/malnutrition> (accessed 28 June 2015)

وإدارتها. ويساعد هذا البرنامج، بإشراكه قطاعات مختلفة، في بناء وتعزيز البرامج الوطنية الرامية إلى التغلب على نقص التغذية لدى الطفل والأم في ١٦ بلداً^(٣٠).

٤٣ - وفي عام ٢٠١٤، وضعت منظمة الأغذية والزراعة دورة تعليمية إلكترونية بشأن "العامل الجنساني في الأمن الغذائي والتغذوي" تهدف إلى تعزيز قدرات راسمي السياسات والعاملين في مجال التنمية الوطنيين والدوليين على تصميم وتنفيذ برامج مستدامة ومراعية للاعتبارات الجنسانية. وإدراكاً من برنامج الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بشأن تغير المناخ، والأمن الزراعي والغذائي، لكون تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأرض تمثل تهديدات خطيرة للأمن الغذائي والتغذوي، واستجابة لندرة البيانات والمعلومات الجيدة بشأن الأبعاد الجنسانية، أصدر البرنامج "دليلاً عملياً جنسياً وتعميمياً: بحث قائم على المشاركة في تغير المناخ والزراعة" لدعم البحوث التشخيصية والعملية للبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة لجميع الفئات الاجتماعية في سياق التنمية الريفية^(٣١). كما أيد المركز العالمي للتنمية المستدامة (البرنامج الانمائي ريو+٢) إدماج الشواغل الجنسانية في صميم المسائل الجنسانية، والسياسات المتعلقة بالمناخ والزراعة، وتعزيزاً للمساواة بين الجنسين في إطار التنمية المستدامة^(٣٢).

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٤ - قامت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة باتخاذ تدابير لتحسين حالة المرأة الريفية، موسّعةً إمكانية تمكينها ومباشرتها للأعمال الحرة، وفرص حصولها على التدريب والمناصب القيادية، والخدمات والحماية الاجتماعية، والأرض ووسائل الإنتاج. كما اتخذت خطوات لتقدير عبء عمل المرأة غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، وتقليصه وإعادة توزيعه. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تحسين حالة المرأة الريفية، لا تزال أغلبية الريفيات على صعيد العالم تعاني من ظروف صعبة. وأدى

(٣٠) إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا ومالي وموزامبيق وميانمار ونيبال والنيجر وهاتي.

(٣١) C. Jost, N. Ferdous, T. D. Spicer, *Gender and Inclusion Toolbox: Participatory Research in Climate Change and Agriculture*. Consultative Group for International Agricultural Research Programme on Climate Change, Agriculture and Food Security, CARE International and the World Agroforestry Centre (Copenhagen, 2014).

(٣٢) Leisa Perch and Rosaly Byrd, *Gender in the Climate-Smart Agriculture Discourse: Making the case for "gender-smartness"*, Rio+ Centre Working Papers, 2015.

إلى تفاقم التحديات التي تواجهها التأثير المشترك للأزمات الاقتصادية والمالية وتقلّب أسعار الطاقة والأغذية، والتغيرات الديمغرافية، والتراعات، وتغيّر المناخ، وصفقات الأراضي الواسعة النطاق ونقص الاستثمار في التنمية الريفية والزراعية.

٤٥ - وعلى حين أُحرز تقدم مهم في العديد من البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الأهداف والغايات الجنسانية، كان ما أحرزته المرأة الريفية من نجاح أقل مما أحرزته المرأة الحضرية ومما أحرزه الرجل، سواء في الريف أو في الحضر. ومن الضروري الأخذ في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بُنْهُج أقوى وأكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية، وزيادة الاستثمار في التنمية الريفية والمرأة الريفية. فالمرأة الريفية هي العامل الرئيسي لتحقيق كل الأهداف الإنمائية المقترحة للألفية. والمرأة الريفية عامل بالغ الأهمية من عوامل التغيير، وتمكينها اقتصادياً سوف يسهم كثيراً في الاقتصادات المحلية والوطنية، والتنمية الاجتماعية، والإدارة البيئية، وقيام عالم منصف وعادل للجميع.

٤٦ - وتُشجّع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات التالية، المعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها، من أجل تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية:

(أ) اتخاذ إجراءات بشأن الالتزامات القائمة بالتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية وحقوق الإنسان، وبخاصة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين واستعراضه العالمي العشري (E/CN.6/2015/3)، والتطلّع لأهداف التنمية المستدامة وتحقيق اتفاق أديس أبابا بشأن تمويل التنمية؛

(ب) إدراج منظورات جنسانية في خطط التنمية الريفية والزراعية، حيثما لا توجد، وكفالة التنسيق بين الآليات الجنسانية والوزارات المختصة على جميع المستويات؛

(ج) كفالة حقوق المرأة الريفية كاملة وعلى قدم المساواة في الأرض والميراث، وضمان حيازة الأراضي والممتلكات المشتركة والموارد المشتركة، والمساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على الدعم القانوني، بتصميم ومراجعة وتنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة، بما فيها ما يتعلق بالتسجيل المدني؛

(د) زيادة الاستثمار العام والخاص في المرأة الريفية لسد الفجوة الجنسانية في الزراعة، ودعم المزارعات الصغيرات بتحسين إمكانية حصولهن على الخدمات الإرشادية والمالية، والمدخلات الزراعية، والأسواق، والتكنولوجيات المتكررة؛

(هـ) تخفيف حدة حالات ما بعد انتهاء النزاع وحدة الآثار المترتبة على تغير المناخ عن طريق كفالة مشاركة المرأة الريفية مشاركة كاملة في صنع القرار في مجال إدارة الموارد الطبيعية؛

(و) كفالة حصولها على قدم المساواة على العمل اللائق في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، بما في ذلك المشاريع المستدامة والتعاونيات؛ وتصميم وتنفيذ حماية اجتماعية مراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وتحسين مهارات وقدرات المرأة الريفية من خلال التدريب التقني والمهني؛

(ز) تقدير عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة الريفية في مجال الرعاية وتقليصه وإعادة توزيعه، بالاستثمار فيما يلائم من بنى أساسية، وخدمات عامة، وتكنولوجيات موفرة للوقت والجهد، وتشجيع العمالة المدفوعة الأجر للمرأة في مجال اقتصاد الرعاية؛

(ح) تدبير وتنفيذ إنتاج زراعي مراعي للاعتبارات الجنسانية ومتكيف مع المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذوي؛ ودعم النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية في حفظ المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي واستخدامهما استخداماً مستداماً؛

(ط) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على جمع وتحليل ونشر البيانات المصنّفة حسب الجنس والعمر، وإعداد إحصاءات جنسانية بشأن استخدام الوقت وحياسة الأراضي، والماء، والصرف الصحي، والطاقة، وما إليها، لدعم السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين حالة المرأة الريفية ورصد وتتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤٧ - وتُشجّع منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية على دعم الدول الأعضاء فيما يلي:

(أ) تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الريفية والزراعية فعالة ومستدامة ومراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(ب) تقدير عمل المرأة والفتاة غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية في الأرياف، وتقليصه وإعادة توزيعه؛

(ج) إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز إمكانية حصول المرأة على فرص العمل اللائق، بما في ذلك العمالة الزراعية وغير الزراعية؛

(د) تخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع للحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية والتي تركز على المرأة الريفية؛

(هـ) جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإحصاءات الجنسانية بشأن حصول المرأة الريفية وسيطرتها على الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، وتوزيع وتقييم العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، ومباشرة الأعمال الحرة، والحصول على العمل اللائق والحماية الاجتماعية.
